

التحقيق في نفي التّحريف عن القرآن الشريف

(331) ابن الهمام 2 - كمال الدين ابن لهما : " وقول من قال : أصحّ الأحاديث ما في الصحيحين ، ثم ما انفرد به البخاري ، ثم ما انفرد به مسلم ، ثم ما اشتمل على شرطهما ، ثم ما اشتمل على شرط أحدهما ، تحكّم لا يجوز التقليد فيه ، إذا الأصحّية ليست إلا لاشتمال رواتهما على الشروط التي اعتبرها ، فإن فرض وجود تلك الشروط في رواية حديث في غير الكتابين ، أفلا يكون الحكم بأصحيّة ما في الكتابين عين التحكّم ؟! " (1) . أبو الوفاء القرشي (2) 3 - أبو الوفاء القرشي : " فائدة : حديث أبي حميد الساعدي في صفة صلاة رسول الله (صلى الله عليه وآله) وسلم في مسلم وغيره - يشتمل على أنواع منها التورّك في الجلسة الثانية - ضعّفه الطحاوي .. ولا يحق علينا لمجيئه في مسلم ، وقد وقع في مسلم أشياء لا تقوى عند الإصطلاح ، فقد وضع الحافظ الرشيد العطّار على الأحاديث المقطوعة المخرّجة في مسلم كتاباً سماه بـ (غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في مسلم من الأحاديث المقطوعة) وبَيَّنّها الشيخ محيي الدين في أوّل شرح مسلم . وما يقوله الناس : إن من روى له الشيخان فقد جاز القنطرة ، هذا أيضاً من _____ (1) شرح الهداية في الفقه ، وعنه في أضواء على السنّة المحمّدية : 312 . (2) ترجمته في : حسن المحاضرة 1 : 471 ، الدرر الكامنة 2 : 392 ، شذرات الذهب 6 : 238 .